مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التنظيم الحكومي للأسعار في جمهورية بلغاريا
اسم الكاتب: د. أتناس مفالسكي، محمد علي صقر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3888
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 22:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (20) العدد (1) 1998
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Economical Science Series Vol. (20) No (1) 1998

التنظيم الحكومي للأسعار في جمهورية بلغاريا

الدكتور أتناس مفالسكي*
محمد علي صقر**

(قبل للنشر في 1996/11/16)

❐ ملخص ❐

يلخص هذا البحث النتائج عن دراسة تجربة بلغاريا في التنظيم الحكومي للأسعار، وتشكيل الأسعار خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق وإتاحة الحرية للأسعار.

- ويتناول هذا البحث التنظيمات القانونية المستندة إلى التنظيم المباشر، وبشكل أكثر تفصيلا، مدى تأثير قانون الأسعار في الدولة وخاصة تطبيق الأسعار الثابتة، والحدية، والمراقبة، وأسعار الحد الأدنى.
- كما يتناول الأدوات التنظيمية الاقتصادية من أجل التنظيم غير المباشر للأسعار، من خلال الضرائب المختلفة، والنسب المئوية للفوائد، وغيرها.
- وفي نهاية البحث تطرح مسألة مراقبة الحكومة على الأسعار، وتشكل الأسعار، وكيفية المعالجة.

* أستاذ في جامعة الاقتصاد الوطني والعالمي صوفيا – بلغاريا.
** طالب دكتوراه في جامعة الاقتصاد الوطني والعالمي صوفيا – بلغاريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (20) العدد (1) 1998
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research –Economical Science Series Vol. (20) No (1) 1998

State Regulation of Prices in the Republic of Bulgaria

Dr. Atanas MVALSKY*
Muhammad Ali SAKER**

(Accepted 16/11/1996)

❐ ABSTRACT ❐

The article summarizes the results of examining Bulgarian experience in state regulation of prices and pricing during the period of transition to market economy and liberalization of prices.

It clarifies:

- *The legal and organizational bases of direct regulation: special attention is paid to the Law of Prices and particularly to the applying of fixed, marginal, supervised and minimum purchasing prices.*
- *The economic levels for indirect regulation of price – taxes, excises, charges, customs duties, interest rates, etc.*
- *The issue of state regulation of prices and pricing is considered at the end of the article.*

* Professor at the University for National and World Economy, Sofia, Bulgaria.
** Ph. D. Student at the University for National and World Economy, Sofia, Bulgaria.

مقدمة:

إن هذه المقالة تعمم نتائج دراسة تجربة بلغاريا في التنظيم الحكومي للأسعار، في المرحلة الانقلابية نحو اقتصاد السوق وتحرير الأسعار، وفيها تستوضح الأسس القانونية التنظيمية للتنظيم المباشر، والوسائل الاقتصادية لضبط الأسعار، وتشكل الأسعار في البلد بشكل غير مباشر.

إن توافر السوق هو شرط ضروري لأداء أي اقتصاد لوظيفة بشكل فعال. لكن الحياة تعلمنا أن توافره ليس ضماناً للتوصل إلى النجاح.

الشرط الضروري الآخر هو الضبط الحكومي، وهو يستند إلى التقاليد التاريخية والثقافية والوطنية، وإلى فن السياسة.

وفي هذا المنحى، من الصعب على المرء ان يبالغ في الضرورة من دراسة الخبرة المتراكمة في الدول الأخرى.

غاية البحث:

إن الغاية من البحث هي دراسة وتعميم تجربة بلغاريا في تنظيم الدولة للأسعار، في الفترة الانتقالية إلى اقتصاد السوق.

منذ مطلع التسعينات، تقوم جمهورية بلغاريا وبلاد أخرى في أوروبا الشرقية والمركزية بانتقال جذري نحو اقتصاد السوق، وقد قامت حكومة البلد، كخطوة أولى في الانتقال "تحت ضغط العجز العام وعدم استقرار الاقتصاد" بتحرير الأسعار خلال عامي /1990-1991/، وعلى مراحل، نتيجة لذلك كانت نسبة تحرير الأسعار في 1990/7/1 (42.62٪)[1].

لكن الافتقار لتصور واضح فيما يتعلق بالتسامح والسلم الاجتماعي، وتصاعد التوتر في المجتمع، وتأخير وإيقاف الإصلاحات، أوقفت المتابعة في تحرير الأسعار بعد شهر تموز 1990، حيث توضح من الأسعار الإدارية السارية والمشوهة استحالة المضي بإصلاح إلى الأمام، فكان عجز الموازنة يزداد بشدة، وكان هناك افتقار نقدي لدعم أسعار السلع، أدى هذا إلى:

1. انعدام أي دافع لإنتاج السلع الضرورية والحيوية لدى كل أسرة.
2. انهيار السوق الداخلي.
3. انخفاض التصدير بشدة.
4. تحفيز الاستيراد.

لهذا قامت الحكومة الجديدة بخطوة مخاطرة، بموجب المرسوم الوزاري رقم /8/ بتاريخ 1991/1/20، بما يشابه تحريراً صارماً عاما للأسعار، نتيجة لهذا، وصلت نسبة توازن السوق إلى (97.32٪)، وبقيت من صلاحيات المؤسسات الحكومية أسعار أربع سلع فقط

هي:

الطاقة الكهربائية، التدفئة المركزية، الفحم، والغاز، ونسبتها (2.68٪)[1].

في الوقت ذاته تم رفع معدلها بشكل ملموس، ذلك لأن الأحكام السارية كانت تكبد المنتجين الخسائر.

بهذا الشكل، فإن التجربة البلغارية أصبحت لها خصوصيتها، ولا يمكن مقارنتها بأي بلد في العالم، فتحرير الأسعار أدى إلى ارتفاعها الحاد، وتجلت العواقب الخطرة لهذا مباشرة، مما دعا لاتخاذ إجراءات فورية عاجلة لتنظيم الأسعار، بشكل مباشر وغير مباشر، وتفاعلت الدولة البلغارية، ولبت حاجة اقتصاد السوق لتنظيم الأسعار وتعقيباً على ذلك علينا الإشارة إلى أنه لا يوجد بلد باقتصاد سوق متطور تبدي الدولة فيه اللامبالاة تجاه الأسعار وتشكل الأسعار في سوقها الداخلية، فالدولة تحدد أو تشارك في تحديد أو تنظيم تسعير السلع والخدمات الأساسية بالنسبة للسوق والمواطنين.

وبالتالي فإن التساؤل لا يكمن بالضرورة في التنظيم الحكومي، بل في الأطر التي يجب تطبيقها، بحيث تكون نافعة ومحرضة لتطور الاقتصاد.

الوسائل المستخدمة في التنظيم الحكومي في بلغاريا:

إن الوسائل المستخدمة في التنظيم الحكومي في بلغاريا هي:

وضع القوانين المطلوبة والآليات القانونية والاقتصادية لتشكل الأسعار، ولنظام الأسعار في السوق. في بلغاريا يتم تسوية صلاحيات الدولة ومؤسساتها لضبط الأسعار، والتسعير بقانون الأسعار، وبقانون حماية المنافسة، وبموجب قانون الأسعار تقوم الدولة "بضبط":

- الحد الأدنى لأسعار شراء بعض السلع الزراعية الأساسية، مثل حنطة الخبز، والعجول والأبقار، والخواريف والأغنام، والخنازير، والطيور، والحليب، والتبغ.
- الأسعار المثبتة للطاقة الكهربائية، والتدفئة المركزية، والفحم، والغاز.
- الأسعار الحدية والتنزيلات التجارية، أو الإضافات على أسعار السلع التي يحكمها التنظيم.
- الأسعار المراقبة من الحكومة على السلع والخدمات ذات الأهمية الحيوية للسكان.

واستناداً لقانون الأسعار، وعن طريق إقرار أوامر تنفيذية وما شابهها من أوامر حكومية، مثل مراسيم مجلس الوزراء، يتم:

- تسوية الأسس والمعايير في تشكل وإعلان وتطبيق المنتجين والتجار للأسعار الحدية للسلع التي تراقبها الحكومة.
- تحديد نظام الدخل غير المشروع، والعقوبات في حال بيع سلع وخدمات

بأسعار أكبر من الأسعار التي تحددها الحكومة /الأسعار المثبتة، الحدية، والإضافات على السعر، أو الأسعار الحدية المحددة حسب أحكام القانون.

إن الشروط الأساسية في هذا المنحى هي:

أن يضع المنتجون الأسعار الحدية استناداً إلى النفقات الكاملة لعملية الإنتاج ومعيار الربح المحدد لقاء هذه النفقات، وهو محدد لكل من:

السلع الغذائية، والأدوية، والسلع المستوردة، وهناك تحديد لمقدار زيادة السعر التي يضيفها التاجر على أسعار الشراء بالجملة "بما فيها ضريبة القيمة المضافة" على السلع التي تراقبها الحكومة، وعلى التاجر أن يعلن عن ماركة وسعر السلعة التي يعرضها باتيكيتات ملائمة لهذا الغرض[2]، وللبلديات حقوق محددة لمراقبة وضبط بعض السلع، وبالأخص الخدمات التي لها أهميتها المحلية.

تؤمن الأسس القانونية لضبط الحكومة للأسعار، عدا قانون الأسعار، بنواحٍ معينة من قوانين أخرى، فبقانون حماية المنافسة[3] مثلاً تؤمن شروط الوضع الحر للأسعار "يحظر فرض الأسعار الاحتكارية وهي تفوق ولفترة طويلة نفقات الإنتاج وبيع السلع والخدمات".

الأسعار الثابتة:

هي تلك الأسعار التي لها معدل معين "أعلى أو أدنى من المستوى الذي لا يمكن أن يتم به بيع السلع والخدمات".

وهي تضمن استقراراً معيناً للدخل والنفقات، ولكن هذه الأسعار نادراً ما تستطيع إرضاء مصلحة البائع والشاري بدرجة مقبولة أو متساوية، والموضوع لا يكمن في التفاوت بين النفقات المتغيرة طوال الوقت والأسعار المثبتة الراسخة نسبياً، إنما المعضلة هي أن معدل هذه الأسعار يجب أن يعكس حصيلة معقدة من العوامل، والوضع الإجمالي للاقتصاد ومعدل دخل المجتمع عموماً وضمن مختلف المجموعات الاجتماعية، لأن هذه الأسعار تطبق حيال سلع معيشية ضرورية من الدرجة الأولى، وحيال مواد أولية ذات أهمية استراتيجية، مثل مواد خام أو وقود لأجل النسب الأساسية في تطوير الاقتصاد. إن دمج هذه المصالح المتنافرة أحياناً يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تضمن مستوى واقعياً أو تناسباً معللاً عند اعتماد الأسعار المثبتة المطبقة.

ولهذا، فعندما تعتمد لفترة طويلة، تبرز عيوبها. وللتشوهات الكبيرة الموروثة من الماضي القريب أثر جدي مميز في هذه الأسعار والمشار إليه يشمل تماماً الأسعار المطبقة في بلغاريا حالياً للطاقة الكهربائية والتدفئة والفحم.

لقد كان هناك صعوبة كبيرة في استعمال سياسة الأسعار الثابتة، وخاصة تطبيقها على بعض المنتوجات الزراعية

المعيشية والمواد الخام، حيث لم يكن من مصلحة أي من المزارعين التوسع بإنتاجها لقلة الربح الحاصل. ونتيجة عدم وجود قيود تفرض على المنتجين، انعكس هذا سلباً على المستهلك، نتيجة فقدان المنتوجات الحيوية، وعلى الدولة فيما يتعلق بالمواد الخام التي تساهم في تطوير الاقتصاد وعائدات الميزانية، لهذا كان على الدولة أن تفرض قيوداً إلزامية بالحد الأدنى الواجب إنتاجه لكي تنجح في هذه السياسة، وقد برزت الحاجة لتطبيق الأسعار الحدية "بأعلى من الحد المسموح البيع فيه" في المرحلة الانتقالية في بلغاريا نحو اقتصاد السوق، وكان أولاً لدى الوقود السائل "المحروقات" بعد تحرير أسعارها، وكانت الدوافع الأساسية لهذا:

آ- الأهمية الكبيرة لمستوى الأسعار العام وتصاعد التضخم المالي لأسعار السلع ذات الأهمية الحيوية المعيشية في البلد.

ب- عدم توافر تشريعات ضد الاحتكار في البلد منذ مطلع عام 1991 وجرّاء هذا أعلنت مصانع تصفية النفط، إحدى أكبر الشركات الوطنية المحتكرة على الفور أسعاراً احتكارية أكبر من 3-10 مرات، والتي كان لها عواقب خطيرة على كامل اقتصاد البلد، وبالأخص على النقل، والزراعة، والطاقة، والسلع، الغذائية، وغيرها، تشكل الأسعار الحدية للمحروقات المستوردة والمكررة محلياً لاحتياجات الإنتاج والسكان بطريقة وضعت خصيصاً لهذا، وتأخذ بعين الاعتبار الأسعار الدولية وسعر صرف العملة الصعبة ونفقات التكرير وضرورة الحصول على ربح عادل.

الأسعار المراقبة من الحكومة:

إن الأسعار التي تراقبها الحكومة أقرب بكثير إلى أسعار السوق، وبعيدة للغاية عن الأسعار المثبتة أو الحدية[4]، وبهذا تكمن أفضليتها، وهي من طرف تابع لـ:

آ- ظروف الإنتاج المتغيرة والنفقات التي يعترف بها قانون المحاسبة فيما يتعلق بالإنتاج والنقل.

ب- المقاييس والمعايير القانونية المتعلقة بالربح، وضريبة القيمة المضافة، والزيادة التجارية، ونفقات النقل "عندما لا تتوافر وثائق لها، لكنها محددة كنسبة في القانون".

وبالتالي فهي كمبلغ تعتمد على الأساس الذي تحسب، وتضاف إليه، ولهذا ليس هناك مستويات ضبط إداري للأسعار المراقبة أو مستويات قصوى. وهذا يسمح للبائع إذا كان لديه مصلحة أن يغير، ويعلن أسعاره الحقيقية كلما تغيرت نفقاته. إن لآلية أسعار المراقبة عيوبها الجدية، كعامل مانع لتصاعد أسعار التضخم المالي، في ظروف سوق يعاني من فقدان السلع، والاحتكار القوي، إن لم تكن مرتبطة بتطبيق ما يدعى بالأسعار المتوقعة. وتعلن الحكومة -لكي تشجع تخفيض النفقات-

الأسعار المتوقعة، أي المراقبة، والتي هي الحد الذي إن تجاوزته فعلياً أسعار السلع المباعة تصبح تلقائياً موضوع التنظيم، وهذا التنظيم يتطلب أن يثبت البائع "المنتج أو التاجر" نفقاته.

إن الغاية من أسعار الحد الأدنى ليست عكس متوسط النفقات، وإنما أن تعمل على رسم الحدود التي عندها تصبح الشركات قادرة على تنظيم الأسعار وخلق الاهتمام والدافع أي أن تربح الشركات التي تبيع بأسعار أقل عند تخفيض نفقاتها.

إن أسعار المراقبة تعمل بشكل أفضل للتوصل إلى الهدف، كلما كان مستواها المحدد أقل، وكلما طال وقت سريانها دون تعديل.

وأثناء تطبيق أسعار المراقبة للسلع المعيشية تنشأ ضرورة لوضع توقعات للأسعار، أي أسعار مراقبة في مختلف مراحل عملية الإنتاج من المواد الخام، حتى المنتوج الجاهز.

وهكذا، ضمن ظروف الاحتكار القوي في الشراء، والصناعة التكريرية، والتجارة والفائدة المصرفية الكبيرة للقروض، يعجز أهل القرى عن الوصول بشكل مباشر إلى المستهلك، ويجبرون على بيع إنتاجهم الزراعي بأقل من الأسعار المتوقعة، بهذا الشكل يربح المحتكرون على حسابهم. لقد انعكس هذا على حجم الإنتاج الزراعي وبالأخص المنتوجات الحيوانية. ولإزالة هذا الظلم ولتشجيع الإنتاج الزراعي عمدت الحكومة إلى اعتماد أسعار التدخل - أي السعر الأدنى المعروف في الاتحاد الأوروبي، وبها تضمن الدولة البلغارية شراء المنتوجات ذات الأهمية المعيشية للمجتمع منهم.

ويحدد معدل الأسعار استناداً إلى متوسط النفقات في الإنتاج والدخل الصافي الأدنى (الربح)، آخذاً بعين الاعتبار ترجيح المنتجين الزراعيين ذوي المقدرة الأكبر على المنافسة في السوق، وأن توزع بالشكل الأفضل الإنتاجات الزراعية في أنحاء البلد ضمن حدود الظروف الفعلية للإنتاج والسوق والقانون التي، تسيّر اقتصاد بلغاريا. تضطر الحكومة من فترة لأخرى أن تدخل تغييرات في سياستها التسعيرية، وأن تتناول من جديد مستويات ونطاق الأسعار الخاضعة للتنظيم (الأسعار المثبتة والحدية والمراقبة والدنيا)، ونتيجة لهذا يتراوح المقدار النسبي لأسعار التنظيم بين (13-15٪) خلال السنوات الأخيرة، وهي موزعة على الشكل التالي:

الأسعار المثبتة	3.5٪
الأسعار الحدية	4٪
الأسعار المراقبة	5.5٪

أسعار بقية السلع ذات الحصة الأكبر في الإنتاج والاستهلاك هي أسعار توازن السوق. ولا يحق لأجهزة الدولة التدخل في مستواها أو تناسبها أو ديناميكيتها. إذ إنها تحدد فقط حسب الوضع الآني للسوق، بالطبع هذا لا يعني عدم

التدخل عند فرض أسعار، بشكل يتنافى مع متطلبات قانون الأسعار، وقانون حماية المنافسة، وقانون مكافحة المضاربة[5].

التنظيم الحكومي غير المباشر للأسعار وتشكل الأسعار:

عدا المنهج المباشر، عن طريق الأوامر التنفيذية والمراسيم الوزارية لتحديد أسعار بعض السلع، تعمد الحكومة لتنظيم بقية الأسعار بشكل غير مباشر مستعينة بالآليات الاقتصادية والضوابط، وتؤمن هذه الإمكانية بأحكام قانونية أخرى مثل:
قانون القيمة المضافة والأوامر التنفيذية لتطبيقه، والمقررات الحكومية لاعتماد الاكسيز والتعريفة الجمركية للسلع المستوردة...الخ.

إن التنظيم الحكومي غير المباشر للأسعار وتشكل الأسعار من خلال الضوابط الاقتصادية (الضرائب والاكسيز والرسوم الجمركية ونسبة الفائدة وأسعار صرف العملة الصعبة) يتمثلان في أنه من خلال النصوص القانونية سيتحدد مقدارها /عادة بالنسبة المئوية/ مقارنة بالنفقات، أو أسعار الشراء، أو البيع للمنتوجات وللسلع المستوردة والمباعة من مختلف الفئات، والخدمات ومن مختلف الأنواع، حيث إن إلزامية إدخالها في ميزانية الدولة تجعلها تؤثر في التسعير في السوق ومعدلات الأسعار وتناسبها، ووفقاً لديناميكية السوق في الوضع الآني "التناسب بين العرض والطلب" تدخل الدولة – عند الضرورة التعديلات في أحجام الضوابط، وهذا ينعكس مرحلياً أيضاً على تأثير الدولة غير المباشر في الأسعار وتشكل الأسعار[6].

إن اعتماد الضوابط الاقتصادية للتأثير وتعديل سعر توازن السوق عد خرق التوازن المواتي بين العرض والطلب يمكن استعراضه في القائمة التالية:

التعديلات الضرورية للضوابط الاقتصادية

خرق التوازن المواتي بين العرض والطلب	
عجز	فائض
خفض الضرائب على ربح المنتج	تصاعد دخل المستهلك
فائدة بنسبة صغيرة على قروض الإنتاج	رسوم جمركية عالية للإنتاج الجاهز
الحد من تصاعد الدخل	تشجيع التصدير (سعر صرف مرتفع للعملة الصعبة)
خفض الجمارك على استيراد الآليات والتقنيات	مساندة الأسعار (ضمانة سعر الشراء الأدنى)
حصص التصدير	خفض الفائدة المصرفية الأساسية
دعم حكومي مالي من الموازنة	حصص للاستيراد وإزالة تحديدات التصدير
تشجيع الاستيراد	
سعر صرف مخفض	
ضبط الحد الأعلى للأسعار	
فائدة مصرفية مرتفعة	

تساهم الضرائب غير المباشرة "الضرائب على المستهلك" بشكل مباشر في أسعار السوق إحدى عناصرها، ومنها ضريبة القيمة المضافة والاكسيز والرسوم الجمركية.

ضريبة القيمة المضافة:

حلت ضريبة القيمة المضافة منذ بداية عام 1994 مكان ضريبة التداول، وكان سعي بلغاريا للتكامل التدريجي في الاتحاد الأوروبي قد أملى اعتماده، حيث إن الانخراط في الاتحاد الأوروبي يستدعي توافر شروط متشابهة لدى الطرفين في نظام تحصيل الضرائب.

إن ضريبة القيمة المضافة لها مراحل عديدة، حيث يتم تحصيلها في كل مرحلة من الإنتاج (الاستيراد)، وبيع السلعة أو الخدمة داخل أراضي البلد، ومن خلال هذه الضريبة يتم تجنب مفعول التراكم، لأن الضريبة المسددة عن السلع والخدمات المستخدمة في المجال الاقتصادي تخصم أو تعاد من الميزانية. يحصل كل مشارك في التداول الاقتصادي على قيمة الضريبة التي عليه تسديدها من المشتري التالي. والمستهلك النهائي للسلعة لا يمكنه تحصيله من آخر، وبالتالي يصبح حاملاً لهذه الضريبة. الضريبة لها مقدار واحد في بلغاريا وقدرها 18٪. نفترض

مثلاً أن المنتج يبيع سلعته بسعر 800 ليفاً لتاجر الجملة، ويبيعها الأخير بـ900 ليفاً لتاجر المفرق الذي يبيعها بدوره بـ1000 ليفاً. عند فرض هذه الضريبة بقدر 18٪ يدفع المنتج ضريبة القيمة المضافة بقدر 144 ليفاً. ويستردها من تاجر الجملة. وعلى تاجر الجملة عند البيع تسديد ضريبة بقدر 162 ليفاً. لكنه يسدد فقط 18 ليفاً لأنه قد دفع مسبقاً 144 ليفاً. على تاجر المفرق تسديد 180 ليفاً. لكنه يدفع 18 ليفاً فقط، لأنه عند شراء السلعة قد قام بتسديد ضرائب المنتج وتاجر الجملة /144+18/ ليفاً، أما الحامل النهائي لهذه الضريبة فهو المستهلك.

هناك ترابط بين ضريبة القيمة المضافة وسعر البيع، فمن وجهة نظر تطبيق آلية تحصيل الضريبة وطريقة تحديد الضريبة، فإن الأساس الضريبي هو سعر البيع، حيث إن قيمة الضريبة تقاس كنسبة من السعر لأمن القيمة المضافة، وهذا يسمح بأن تلعب الضريبة دور تنظيم حيال الأسعار. بهذا الشكل تخفض إمكانيات إعادة توزيع الدخل غير المبرر من خلال إضافات، ودعم مالي، وغيرها من ميزانية الدولة. وإن أراد البائع زيادة ربحه، فإنه سيلقى مقاومة الشاري الذي يقوم فعلياً بدفع ضريبة القيمة المضافة عند الشراء، ومن مصلحته أن يكون مقدارها أقل ما يمكن[7].

نتيجة لتطبيق هذه السياسة ظهر سعران للمنتوجات المباعة التي تطبق عليها القيمة المضافة (يذكر هنا أن بعض المنتوجات كالحليب واللبن والماء المعالج لا تطبق عليها القيمة المضافة)، سعر المنتوج المهرب (محلي، مستورد) وهو الأوسع انتشاراً لأسباب معروفة، وأقل من السعر الثاني الذي تطبق عليه القيمة المضافة. وهذا انعكس على وضع السوق، حيث يلاحظ تفاوت كبير في الأسعار من مكان إلى آخر، وبالتالي انعكس على واردات الدولة. وبسبب ضغط المستهلك النهائي الذي يتحمل وحده عبء هذه الضريبة، لذلك ينصح بإعادة النظر بطريقة تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتوزيعها بين المنتج والتاجر والمستهلك، أو بتخفيضها لتقليص فارق الأسعار، أو بفرض قيود صارمة على المنتجات الداخلية والمستوردة.

الاكسيز:

إن الاكسيز ضريبة حكومية غير مباشرة، تفرض على السلع، وتحصل من المنتج والبائع، من خلال زيادة الأسعار، تنقل هذه الضريبة على حساب المستهلك. إن الاكسيز كضريبة على الاستهلاك يدخل في سعر السلعة، ويرفع معدله.

إن وظيفة الاكسيز هي ضبط /الحد من/ استهلاك بعض أنواع السلع، وتأمين الدخل

لميزانية الدولة. بقدر ما يكون الاكسيز مرتفعاً يكون ارتفاع معدل أسعار السلع المعنية – يؤدي رفع الاكسيز في تسعير السوق إلى انعكاسات مختلفة في العرض والطلب، وبقدر ما يكون الطلب على سلعة الاكسيز أقل مرونة من العرض، فإن القسم الأعظم من الاكسيز يتحمله الشاري، وعندما يكون العرض غير مرن، والطلب مرناً فإن أعباء الاكسيز تقع بقسمها الأكبر على عاتق البائع. يفرض الاكسيز على قيمة التداول من بيع السلع المنتجة في البلد والمستوردة من الخارج. يحدد مقدار الاكسيز لمعظم السلع التي يفرض عليها كنسبة من سعر البيع تدخل ضمنه أو يدخل سعر المفرق للمستهلك، وتحديد قيمة الاكسيز في بلغاريا بموجب تعريفة الاكسيز، وهو محدد في /6/ أقسام، وتقوم الحكومة دورياً بإعادة مقداره وتقديره عموماً أو بشكل منفصل، والاكسيز لا يستوفى عن السلع المستوردة عند استخدامها في الإنتاج.

لقد كان لهذه السياسة المالية نتائج إيجابية على ميزانية الدولة، نتيجة الطلب على كثير من السلع التي تعتبر ضرورية، بسبب طبيعة تفكير المواطن البلغاري ونظرته الاستهلاكية (الدخان، المشروبات الكحولية، المشروبات غير الكحولية)، حيث تعتبر رئيسية بالنسبة لكثير من المستهلكين. لكن أخفقت الدولة في دقة تحديد السلع التي تستعمل في الإنتاج والسلع المستهلكة مباشرة، وهذا كان له نتيجة سلبية، نتيجة عدم وجود شروط سابقة على أنواع السلع كل على حدة.

الرسوم الجمركية:

تستخدم الحكومة لتنظيم أسعار السلع المتسوردة إلى البلد الرسوم الجمركية أيضاً، وهي وسيلة تعديل أو إحلال تناسب معين بين الأسعار الداخلية للسلع المستوردة وأسعار السلع البلغارية، لحماية القطاعات الاقتصادية البلغارية الفعالة ذات الآفاق. تعمل الرسوم الجمركية كضابط اقتصادي لمقدار وبنية ومصدر الاستيراد، دون إزالة الضغط الخارجي الضروري على المنتج البلغاري، وتحسب الرسوم الجمركية كأحد مكونات سعر السلع المستوردة على مدى تسلسلها وتحركها نحو المستهلك النهائي.

يعتبر كنقطة انطلاق لاتخاذ قرار حول المقدار المحدد للرسوم الجمركية التفاوت بين سعر استيراد السلع وسعر البيع في السوق الداخلية.

وبشكل عام، الهدف من الرسوم الجمركية هو جباية متوسط فارق الأسعار بين سعر المنتجين البلغار الذين يعملون بفعالية وأسعار السلع الشبيهة المستوردة.

إن الرسوم الجمركية المتبعة متباينة للغاية، وحسب ماهية موضوع الجباية هناك رسوم استيراد وتصدير وترانزيت، والأساسية منها هي الرسوم

الجمركية للاستيراد، وهي تستوفى كنسبة من قيمة الاستيراد، أو كمبالغ محددة ثابتة للقطعة الواحدة، يسدد أشخاص الاقتصاد الذين يصدرون سلعاً رسوماً جمركية خاصة تسمى "رسوم التصدير"، وقد استخدمتها الحكومة البلغارية منذ بداية التسعينات بفعالية لضبط التصدير والحد منه، وبالأخص السلع الزراعية عندما يقدر أن هناك خطراً في انخفاض ملموس لعرض السلع المعنية في السوق الداخلية. يعتمد حجم الرسوم الجمركية التي يشملها سعر البيع لسلع الاستهلاك على عدة عوامل. والعامل الأول هو مهمة السلع (فإن كانت مواد أولية ومواد خاماً) مقدار الرسم الجمركي في سعر البيع سيكون أقل كلما كثرت مراحل معاملة هذه المواد حتى إنتاج السلعة نهائياً، والعامل الثاني هو مقدار الرسوم (٪)، والعامل الثالث هو سعر صرف العملة الصعبة في تاريخ الاستيراد.

قد يكون لهذه السياسة المالية فعالية فيما يتعلق بالواردات، ولكن بالمقابل لها سلبيتها فيما يتعلق بالسلع المستوردة، لأنه بالرغم من الرسوم المفروضة على هذه السلع مازالت تباع بأقل من السلع المحلية، مما انعكس سلباً على الإنتاج، وشجع على استيراد سلع (بنوعية رديئة) ذات سعر منخفض، وبالتالي رسوم منخفضة ومردودية أقل، كما أن تطبيق مثل هذه السياسة على السلع المصدرة قد أدى إلى تخفيض التصدير بشكل ملحوظ، ولاسيما أنها طبقت على مواد (كالخشب والحديد)، مما أدى إلى تحول المستوردين إلى دول أخرى.

سعر الصرف:

سعر الصرف عامل تسعيري هام، لأن اقتصاد بلغاريا مفتوح نحو الأسواق الدولية، وبما أن التجارة بالعملة الصعبة مشروعة في البلد منذ 1991/2/19، فإن الترابط والتأثير المتبادل بين سعر الصرف والأسعار نشطان للغاية وذوا اتجاهين متعاكسين.

إن أسعار الصرف في ظروف تحرير الأسعار مترابطة بشكل وطيد مع الفائدة المصرفية. فكل رفع أو خفض للفائدة يؤدي إلى ارتفاع أو خفض الفائدة للعملة المحلية (الليفا). وهذا له مخلفاته على مستوى ديناميكية أسعار السوق[8].

إن مشروعية التجارة بالعملة الصعبة أدت إلى وجود (مافيا) منظمة تستفيد من دعم البنك المركزي للعملة البلغارية، وبالتالي تحول معظم هذا الدعم إلى البنوك الخاصة التي استفادت من انخفاض سعر الليفا، وبسبب عدم إمكانية استمرار البنك المركزي في الدعم، أدى ذلك إلى التضخم السريع غير المتناسب مع وضع الاقتصاد العام، وبالتالي إلى إفلاس البنوك المصطنع والارتفاع الكبير للأسعار بالنسبة للمستهلك، وقد كان من الأجدى

على دولة تتجه نحو اقتصاد السوق ألا تتخذ هذا الإجراء الداعم كي لا تفرط باحتياطيّها النقدي من العملات الأجنبية.

الفائدة المئوية:

إن تأثير الفائدة المئوية في أسعار السوق ظاهرة معقدة ذات خلفيات متعددة. فالفائدة ليست جزءاً من أسعار السلع فحسب، بل تؤثر بشكل غير مباشر في المستوى الإجمالي للعرض والطلب بين المنافسة، وبالتالي في مستوى وديناميكية أسعار السوق.

إن الفائدة -كسعر للقرض وبصفتها الحد الأدنى لمردودية رأس المال النقدي- عامل تسعيري هام.

إنها تؤثر في تقييم رأس المال ومقدار الربح، وهي تحدد زيادة أو خفض الكتلة النقدية المطروحة للتداول[9].

إن فعالية عمل آلية السوق تحتاج لمستوى مواتٍ سعر القرض (الفائدة المئوية). يتراوح المعدل المواتي للفائدة عموماً بين نسبة التضخم المالي، ونسبة مردود رأس المال المستثمر في الإنتاج، والأنشطة الإنتاجية، والتكثيف الوسطي والعالي.

إن كانت الفائدة المئوية أقل من وتيرة التضخم المالي فإنها تولد تضخماً مالياً جديداً، وعندها لا يمكن كبح تصاعد الأسعار، وإن كانت الفائدة مرتفعة للغاية فإنها تؤدي إلى توقف الإنتاج، لأنه عندها سيكون من الأفضل أن يدخر المرء بدلاً من أن يستثمر أمواله. مع تخفيض تحديدات مشاركة الشركات الأجنبية في سوق البلد الداخلية، واستيراد الشركات البلغارية للسلع أثناء فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق، على الحكومة أن تضبط بشكل غير مباشر أسعار بعض السلع المستوردة أيضاً، عندما تمس مصالح الاقتصاد الوطني. والمثال على ذلك الإجراءات من قبل الحكومة للتصدي للعقبات الضارة من اعتماد الشركات الأجنبية لأسعار مضاربة تنزيلية، وغالباً ما تستخدم لهذه الغاية شركات بلغارية تعمل بالاستيراد، إن الحكومة تعتمد إجراءات مختلفة متناسقة لحماية مصالح الاقتصاد الوطني من العقبات غير الملائمة الناتجة عن هذه الأسعار. من وجهة نظر التسعير وتنظيم الأسعار فإن أكثر ما ينتهج هو:

- رسوم جمركية إضافية مؤقتة، أو رسوم أخرى على بعض السلع المستوردة، بهدف تخفيض مقدرة أسعار المضاربة التنزيلية على المنافسة في السوق الداخلية.
- وضع الأسعار الأدنى أو الحدية لبعض السلع المستوردة، فإن كان سعرها أقل، منع استيرادها، أو تضاف رسوم جمركية وأخرى لتعديلها مع الأسعار الأدنى المحددة، فمثلاً خلال خريف 1993 حددت حكومة بلغاريا الأسعار

الأدنى المؤقتة بالدولار الأميركي (قبل إدخال الرسوم الجمركية وغيرها ونفقات النقل على السعر) لـ/22/ نوعاً من السلع - بعض أنواع اللحومات المثلجة، والمشروبات الروحية، ومنتوجات التبغ، والفاكهة والخضراوات. وحسب الحاجة خلال سنتين بعد هذا تم اعتماد سعر الاستيراد الأدنى لسلع أخرى أيضاً، واتبعت إجراءات اقتصادية أخرى لحماية السوق الداخلية والمنتجين البلغار والتجار، من أسعار المضاربة التنزيلية للسلع المستوردة من الشركات الأجنبية، ومن وسطائهم البلغار.

لقد فشلت الدولة في ضبط الفائدة المالية فيما يتعلق بتخفيض الكتلة النقدية والاستثمار والإنتاج والتضخم، ولم يكن لها أي دور تسعيري، ويعود السبب في ذلك إلى القروض الوهمية المعطاة، وبالتالي أعلنت معظم البنوك إفلاسها، الأمر الذي أدى إلى عدم الثقة بالعملة المحلية، سواء من حيث الادخار أو الاكتناز. لهذا لابد من ربط العملة المحلية بعملة أخرى قوية على غرار التجربة البرازيلية.

إن الدولة ضمن ظروف الانتقال إلى اقتصاد السوق، تنظم بشكل غير مباشر الأسعار والتسعير، من خلال مشاركتها في عمليات اقتصادية اجتماعية أخرى ومن خلال حظر مؤقت أو أعلى للتصدير واستيراد السلع الهامة بالنسبة للاقتصاد والمواطنين، وبهذا الشكل قامت الحكومة في نهاية 1995 بحظر تصدير القمح والطحين حتى شهر أيلول 1996، بهدف تأمين الكميات الضرورية للسكان البلغار حتى مجيء المحصول القادم[10].

وتشارك الدولة في تنظيم العرض والطلب، وتعبئة احتياط الدولة بالمنتجات، أو إمداد السوق من هذا الاحتياط. والحكومة من خلال هذه الآلية تؤثر في أسعار السوق الداخلية، وبالطبع فإن التدخلات التنظيمية في السوق والأسعار من هذا النوع من قبل الدولة، ليست لصالح مبادئ اقتصاد السوق، لكنها محتومة وضرورية طالما هناك عجز لبعض السلع في السوق الداخلية، وليس هناك اقتصاد سوق وطني منافس، وطالما هناك شركات بلغارية وأجنبية تمس بأعمالها المصالح الوطنية في السوق الداخلية. ومثال على ذلك بعض الشركات البلغارية المصدرة للمنتجات الزراعية: الحنطة وعباد الشمس واللحوم وغيرها. علينا الإشارة أيضاً إلى أن الدولة تؤثر بشكل غير مباشر في مستوى وديناميكية الأسعار، من خلال مشاركتها في تعديل مستوى راتب العمل الأدنى، وأجور التقاعد، والمنح، والمعونات الاجتماعية للعاطلين عن العمل، والدخل النقدي الآخر للمواطنين.

إن رفع أنواع الدخل هذه في ظروف الانتقال نحو اقتصاد السوق،

يساعد على زيادة الأسعار أيضاً، وهذا أمر مميز في بلغاريا، بالأخص خلال فترة 1990-1995، عندما كانت نسبة التضخم المالي المرتفعة، تفرض على الحكومة وأرباب العمل والنقابات أن تحدد بشكل مرحلي ومنتظم معدلات جديدة للراتب الأدنى وللدخل المالي الآخر للمواطنين[10].

ضمن أطر صلاحيات، ومجمل أعمال الدولة في تنظيم الأسعار وتشكل الأسعار، فإن لرقابة الدولة حيزاً متميزاً إن رقابة الدولة في تنظيم الأسعار وتشكل الأسعار تنبع من ضرورة أن تقوم الدولة بالرقابة وتأمين الالتزام بالقوانين والأحكام القانونية الأخرى التي تخص هذا الأمر. وفي نفس الوقت من هذه الرقابة تتاح إمكانية لمس التغيرات الطارئة في هذا التنظيم، وبالتالي إدخال تحسينات على الأسس القانونية دورياً، حول حقول وواجبات ومسؤوليات أجهزة الدولة في هذا الميدان.

تقوم حكومة بلغاريا بالعمل الأساسي المرتبط بتنظيم الأسعار، والتسعير من خلال دائرة أسعار مختصة، وهي لجنة الأسعار الوطنية، وهناك أيضاً أقسام مختصة ودوائر تتناول الأسعار في مجرى عملها في البلديات، ومن مهامها الأساسية تنظيم ورقابة الأسعار والتسعير، وهذا يشمل:

- مراقبة الأسعار /المثبتة والحدية والأدنى/ للسلع والخدمات، التي أبدت الحكومة أو الأجهزة المفوضة عنها /مركزية محلية/ رأيها حول كيفية تشكيلها أو معدلها.
- تحديد حقوق وواجبات أجهزة الرقابة إن وجدت أن هناك دخلاً غير مشروع عن طريق تسعير مخالف للأنظمة لسلع تراقبها الحكومة.
- تقدير مدى الدخل غير المشروع جراء هذه الأسعار المخالفة.
- فرض المخالفات والعقوبات على الدخل غير المشروع من خلال الأسعار.

التوصيات:

1. إيجاد حوافز جديدة لتسريع عملية الإنتاج، وعدم الاعتماد كلياً على الاستيراد.
2. عدم التخلي عن قطاعات الدولة بسرعة، إذ لابد من التعاون المتكامل بين القطاعات الثلاثة (العام، المشترك، الخاص).
3. اتباع سياسة تسعيرة مرنة بين فترة وأخرى طبقاً لمتطلبات العوامل التي تحكمها.
4. توسيع نطاق الحكومة بمراقبة أكثر على السلع الضرورية.
5. إيجاد معدل فائدة متوازنة كي لا تتحول السيولة إلى اكتناز، بدلاً من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.
6. تخفيض القيود على التصدير التي

صدرت مؤخراً من رئاسة الوزراء.

7. توزيع ضريبة القيمة المضافة بشكل عادل بين تاجر الجملة والمفرق والمستهلك.
8. فرض عقوبات صارمة على مخالفة الأسعار والتهرب من الضريبة.
9. عدم المغالاة بأن لبلغاريا خصوصية معينة بالنسبة للتسعير، وبالتالي لابد من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المشابهة في اقتصاد السوق.

REFERENCES المراجع

[1]- أتناسوف، ف.، كوفاتشيف، أ.، بيلوف، ت. 1994 – الأسعار وتشكل الأسعار، إصدار جامعة الاقتصاد، صوفيا. (باللغة البلغارية).

[2]- دولان، ج.، ليندسي، د. 1992 – السوق: نموذج الاقتصاد الجزئي سانكت – بيتربورغ. (باللغة الروسية).

[3]- قانون الأسعار. الجريدة الرسمية. 1994 – عدد 127 (باللغة البلغارية).

[4]- Jack Hikshleifer, Glazer A., *Price Theory and Applications*., Fifth edition. Prentice Hall, Englewood Cliffs. N.Y., 1992.

[5]- قانون الدفاع عن المنافسة. الجريدة الرسمية. 1991 – عدد 39 (باللغة البلغارية).

[6]- Nagle T.T. (1973), *The Strategy and Tactics of Pricing*, England Cliffs. New Jersey, Prentice Hall Inc.

[7]- بيخليفانوف، ب.، كريفيكوف، د.، يوردانوف، ي. 1992 – الأسعار والسياسة السعرية، المجرة، فارنا (باللغة البلغارية).

[8]- Ross E.B. (1987), "Fixez vos prix intelligemment", Harrard-L'Expansion, No45. Eté. p.97-110.

[9]- Telliss G.J. (1988), "The Price Elasticity of Seletive Demand: a Meta-Analysis of Econometric Models of Sales". Journal of Marketing Research, Vol. 25, November, p.331-341.

[10]- فلاديميروف، ج. 1992 – طرق تشكل الأسعار، جامعة الاقتصاد، صوفيا (باللغة البلغارية).